ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

# الاطار القانوني لمشاركة المواطن في اتخاذ القرارات الادارية

**ا.م.د. علاء نافع كطافة**
**كلية القانون، جامعة ميسان، العراق**
**البريد الالكتروني: a_aledane@uomisan.edu.iq**

## الملخص

يعد موضوع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الادارية من المواضيع التي اولت الدول اهتماما بالغا بها في المجتمع المعاصر ، حيث ان تطور مفهوم الديمقراطية الادارية ادى الى تطور مفهوم الادارة والسعي لأشراك المواطنين مع السلطات الادارية في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم ، فاذا كان المواطنون من حيث المبدأ العام كانوا يعتمدوا على السلطات الادارية من خلال موظفيها في اتخاذ القرارات التي تهم شؤونهم ، فان المجتمع حاليا شهد تحولاً نحو تعزيز مشاركة المواطنين المباشرة بشكل أكبر مدعوما بتطور الاساس الدستوري والقانوني لتحقيق اللامركزية الادارية والديمقراطية، واستخدام تقنيات التكنولوجيا المتطورة في ادارة المرافق العامة في الدولة . في هذا البحث ومن خلال اتباع المنهج التحليلي والوصفي حاولت الدراسة بيان المشكلة الاساسية في معرفة المدى الذي يمكن من خلاله المواطن في العراق بالمشاركة في اتخاذ القرار الاداري وما اذا كان هناك تنظيم قانوني واضح ومكرس لهذه المشاركة ، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي تتعلق بالية تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار الاداري .

**الكلمات المفتاحية:** الاطار القانوني، مشاركة المواطن، القرارات الادارية.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

# The Legal Framework for Citizen Participation in Administrative Decision-Making

**Asst. Prof. Dr. Alaa Nafea Kttafah**
**College of Law, University of Maysan, Iraq**
**Email: a_aledane@uomisan.edu.iq**

## ABSTRACT

Citizen participation in administrative decision-making is one of the topics to which states have paid great attention in contemporary society. The development of the concept of administrative democracy has led to the pursuit of involving citizens with administrative authorities in making decisions that affect their lives. While citizens, in general principle, relied on administrative authorities through their employees to make decisions that concern their affairs, contemporary society has witnessed a shift toward enhancing direct citizen participation, supported by the development of the constitutional and legal basis for achieving administrative decentralization and democracy, and the use of advanced technology in the management of public facilities in the state. In this research, and by adopting an analytical and descriptive approach, the study attempted to clarify the fundamental problem of determining the extent to which citizens in Iraq can participate in administrative decision-making and whether there is a clear regulation for this participation. The study reached a set of conclusions and proposals related to mechanisms for enhancing citizen participation in administrative decision-making.

**Keywords:** legal framework, citizen participation, administrative decisions.


**DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336**

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

## المقدمة

**اولاً: التعريف بالموضوع:** من الثابت ان القرار الاداري يعد من بين اهم اعمال الادارة القانونية الذي تستهدف من خلاله ممارسة سلطتها في تنفيذ القوانين وادارة المرافق العامة وتنظيم نشاط الافراد عبر الضبط الاداري ، وتقليديا فان ما يميز سلطة الادارة في اتخاذ القرارات الادارية هو وجود الادارة كسلطة عامة تمارس هذا الاختصاص بشكل انفرادي جبرا على الافراد الذين ينبغي لهم الخضوع لما تحدده تلك القرارات من مراكز قانونية تنفذ بحقهم بشكل مباشر . لكن القانون الاداري بما يمتاز به من خاصية التطور اللازم لمواكبة ما تشهده المجتمعات من تطور ادى الى ظهور فكرة اشتراك المواطنين في اتخاذ القرارات الادارية ، اذ ان مشاركة المواطنين في القرارات التي تؤثر على حياتهم اضحت تشكل ضرورة حتمية للمجتمع المعاصر ، ففي النصف الأول من القرن العشرين، اعتمد المواطنون في اغلب الدول على المسؤولين الحكوميين والإداريين لاتخاذ القرارات بشأن السياسات العامة وتنفيذها عند ادارة المرافق العامة ، غير انه في اواخر القرن العشرين شهد العالم تحولاً نحو مشاركة المواطنين المباشرة بشكل أكبر. ومن المتوقع أن ينمو هذا الاتجاه مع تزايد اللامركزية الادارية وظهور مفاهيم الديمقراطية الادارية والشفافية والعلانية وحقوق المواطنين في معرفة الاجراءات الحكومية والوصول للمعلومات المهمة في ادارة مؤسسات الدولة .

وتمتاز القرارات المتخذة بالمشاركة مع المجتمع تعزيز التعاون بين الخبرات المختلفة لصالح الجهاز الاداري وتفادي احتمالات الوقوع في الخطأ نتيجة عدم انفراد شخص واحد بالتفكير مما يعكس ديمقراطية الراي، واذا كانت هناك فكرة لمشاركة جماعية في اتخاذ القرارات الادارية داخل المؤسسات الحكومية من خلال اشتراك مجالس او هيئات في صنع القرار ، فان مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار يعد مكوناً مهماً لديمقراطية ادارية تسعى الى تحقيق ما هو مفيد لقضايا لمجتمع سواء كان الامر متعلقا بالادارة المركزية ام الادارات المحلية . واشتراك المواطنين في اتخاذ القرار الاداري يمكن ان يمارس بشكل مباشر اذا وجد له الغطاء القانوني او يمارس عبر المجتمع المدني الذي يعد جزءاً من العملية الديمقراطية فهو يعطي المواطنين وسائل بديلة لنقل وجهات نظر مختلفة، والتأكد من مراعاة المصالح المختلفة في عملية صنع القرار، وتتحمل عملية المشاركة في صنع القرار الجماعي نزراً كبيراً من الاهمية نظراً لما تحققه من فوائد كبيرة على مختلف الاصعدة، وهو ما ظهر بشكل واضح بكثير من البلدان الديمقراطية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، ظهرت الحاجة الى تقرير مشاركة المواطنين على نطاق واسع في عمل السلطات العامة في وقت لاحق خلال السبعينات كرد فعل على المشاريع المهمة بحياة الافراد ، ولقد انعكس هذا الامر على العديد من النصوص القانونية التي دعت الى تكريس نصوص قانونية تنظيم عملية صنع القرار الاداري الجماعي عبر مشاكرة المواطنين عن طريق فتح مجال الحوار والنقاش وتفريد تبادل الآراء وتحقيق المعالجة العامة بشكل اقل وهو الامر الذي يمكن تعزيز الاخذ به في العراق لكون الدستور العراقي لعام 2005 كرس سبل الممارسة الديمقراطية للحكم وجعل الشعب مصدر السلطات.

**ثانياً: اهمية البحث:** تبرز اهمية الموضوع من خلال الاقرار لمبدأ المشاركة على المستوى المحلي والاتحادي بالتأثير على صناعة القرارات الادارية ، وما زاد الموضوع اهتمام الدساتير بها من خلال جعلها حقاً من حقوق الانسان لابد من احترامه عبر مختلف الوسائل والاليات، ولاشك ان مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار بشكل يعكس وصول المواطن لاتخاذ القرارات المهمة في مجال تقديم الخدمات اللازمة في الحياة اليومية . من هنا فان دراسة وتحليل اسس مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار الاداري له اهمية نظرية في رفد الدراسات القانونية ببحوث متخصصة حول التطور الذي شهدة القانون الاداري في مجال اتخاذ القرارات الادارية ، ومن الناحية العملية نعتقد ان هناك حاجة لتنظيم قانوني في العراق يكرس حق المواطنين في اتخاذ القرارات الادارية المهمة .

**ثالثاً: مشكلة البحث:** تعد عملية اشراك المواطنين في عملية صنع القرار الاداري من اهم الفاعليات التي يتم من خلالها تفريد المشاركة العامة في صنع القرار من خلال تبني وعرض اراء المواطنين ، الا انه لا يوجد تنظيم قانوني للقرار الاداري الجماعي المتخذ بناء على اشراك المواطنين، على الرغم من امكانية الاستناد الى مبادئ واردة في دستور جمهورية العراق لعام 2005 بشأن تعزيز اهمية المواطنين في مجالات عدة ، فالأشكال الذي تسعى للإجابة عنه يتمثل في الاتي : ما المقصود بمشاركة المواطن باتخاذ القرارات الادارية؟ والى اي مدى


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

يمكن للمواطنين المشاركة في صنع القرار؟ وما مميزات القرارات المتخذة بناء على مشاركة المواطن؟ وما الاليات التي يمكن للمواطن سواء على المستوى الاتحادي ام المحافظات الاشتراك والمساهمة في اتخاذ القرار؟

**رابعاً: منهج البحث:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل احكام نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005 وكذلك نصوص القوانين ذات الصلة بالموضوع ، كما اعتمد المنهج الوصفي والمقارن لتتبع مبدأ المشاركة العامة في صنع القرارات الادارية في العراق فضلا عن البلدان التي نظمت اليات قانونية واضحة بشان مشاركة المواطنين باتخاذ القرارات الادارية كما هو الحال في فرنسا.

**خامساً: هيكلية البحث:** لقد تطلب موضوع الدراسة التقسيم الى مبحثين تسبقهما مقدمة وعلى النحو الاتي : المبحث الاول : خصص لدراسة ماهية مشاركة المواطن في اتخاذ القرار الاداري من خلال التقسيم الى مطلبين حيث سيخصص المطلب الاول لبيان مفهوم مشاركة المواطن في اتخاذ القرار الاداري والمطلب الثاني يخصص لبيان (الاساس الفلسفي والقانوني للقرار الاداري الجماعي، اما المبحث الثاني: خصص لدراسة مظاهر مشاركة المواطن في صنع القرار الاداري من خلال التقسيم الى مطلبين حيث سيخصص المطلب الاول لبيان المشاركة الديمقراطية للمواطن في صنع القرار الاداري الجماعي والمطلب الثاني يخصص لبيان مشاركة المواطن في اتخذا القرار الاداري عبر المجتمع المدني ، وسوف تنتهي الدراسة بخاتمة تضم ما توصلت اليه الدراسة من الاستنتاجات والمقترحات.

## المبحث الاول
## ماهية المشاركة في اتخاذ القرار الاداري

يمكن القول ان المشاركة المواطنية هي حجر الزاوية للديمقراطية ، ولكن هناك غموض عميق حول مشاركة المواطنين بشكل مباشر في اتخاذ القرارات الادارية في اطار ادارة المرافق العامة . فاذا كانت الديمقراطية المباشرة تحافظ على حيوية الحياة المجتمعية والمؤسسات العامة في الجانب السياسي . من خلال عملية المشاركة في صنع التشريع الذاتي وانشاء حكومات مسؤولة عن انشطتها امام ممثلي الشعب ، فان هناك اهمية قصوى لنقل هذه المشاركة على النطاق الاداري المتعلق بتمتع المواطنون بالمعرفة والقدرة على المشاركة بشكل أكثر اكتمالاً في القرارات الإدارية التي تؤثر عليهم والتي تمس حياتهم. ومن اجل الوقوف على معنى القرار الاداري المتخذ بناء على مشاركة المواطن سنقسم هذا المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الاول مفهوم مشاركة المواطن في اتخاذ القرار الاداري ، وفي الثاني نناقش الاساس التشريعي والفلسفي للمشارة في صنع القرار الاداري .

### المطلب الاول
### مفهوم مشاركة المواطن في اتخاذ القرار الاداري

ان التوجه الجديد اولى اهتماماً واسعاً لمشاركة المواطن الفعلية في صنع القرار على المستوى المحلي والاتحادي والتي بدت جذورها في مختلف الدول بما فيها العراق بموجب دستور عام 2005، جعل الباحثين يسعون الى ايجاد تعريف لها لذا سنقسم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الاول تعريف مشاركة المواطن في صنع القرار الاداري والفرع الثاني مميزات المشاركة في صنع القرار الاداري.

#### الفرع الاول
#### تعريف مشاركة المواطن في صنع القرار الاداري

بادئ ذي بدأ وقبل الخوض في تعريف المشاركة في اتخاذ القرارات الادارية لا بد من القول ان ظهور هذا المفهوم تاريخيا يعود إلى فترة طويلة ، فقد جاء أول سجل مكتوب للمشاركة المباشرة للمواطنين من دول المدن


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

اليونانية، وكان أحد أقدم أشكال التعبير عنها في أثينا، وثم تطور هذا المفهوم خلال القرون الوسطى في العديد من البلدان منها الولايات المتحدة حين أطلقت المستوطنات الاستعمارية في فيرجينيا ونيو إنجلاند أشكالها الخاصة من المشاركة المباشرة للمواطنين، وفي بريطانيا التي بنيت على الميثاق الأعظم في عام 1215، والذي ضمن الإجراءات القانونية الواجبة لجميع المواطنين والحكم الذاتي لجماعات الكنيسة [1] .

في الوقت الحاضر يلاحظ ان الدساتير والقوانين المختلفة لم تتطرق لتعريفاً مباشرا للمشاركة في اتخاذ القرارات الادارية وان اقرتها بشكل غير مباشر عبر تعزيز مفهوم الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات والشفافية الادارية والمساءلة العامة ، مع ذلك فان ظهور مفهوم المشاركة في العراق وتطوره كان مترافقا مع التحولات التي شهدها الدول ومنها العراق ، فمنذ صدور دستور جمهورية العراق لعام 2005، جاء مصطلح مشاركة المواطنين في الدستور من خلال النص على ان " للمواطنين رجالا ونساءا حق المشاركة في الشؤون العامة ..." [2] . وفي فرنسا فان مصطلح المشاركة في القرار الإداري لم يستخدم كتعبير رسمي لتعريف قانوني ، مع ذلك وردت نصوص اشارت إلى مفهوم "مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات الادارية ، كما هو الحال بالنسبة لقانون 2 مارس 1982 المتعلق بحقوق وحريات البلديات والجهات والمناطق ، وميثاق استشارة وزارة البيئة لسنة 1967، والقرار المؤرخ في 18 سبتمبر 2000 المتعلق بالجزء التشريعي من قانون البيئة ، وفي مجال آخر، قانون 10 أغسطس/آب 2011 المتعلق بمشاركة المواطنين في سير العدالة الجنائية ومحاكمة الأحداث ، كما نجد هذا الاستخدام لتعبير "مشاركة المواطنين" في أحكام القضاء الإداري، حيث لم يستخدمه القاضي إلا مرة واحدة في حكم صادر في "بلدية إيسي ليه مولينيو" بتاريخ 3 ديسمبر/كانون الأول 2006 ( والذي تضمن الموافقة على حماية البيئة من خلال تعزيز مشاركة المجتمع عبر الجمعيات المعتمدة بالإشارة الى ان "المواطنون لهم الحق في التشاور المحلي بشأن القرارات المتعلقة بالبيئة"..)[3]

في الواقع ان ايراد التعريف كما هو معلوم ليس من واجب المشرع الا انه يكفي في ان ينص على اقرار مبدأ الاشتراك في اتخاذ القرار الاداري كالتزام على الادارة في الديمقراطية التشاركية للمواطنين عند صنع القرار الاداري بتوافق مع دخول الدولة وطبيعة العلاقات بين الادارة والمواطنين، فضلاً عن كون القرار الجماعي من المفاهيم التي يصعب وضع تعريف جامع مانع لها لاتساع نطاقها، كما تنص القوانين على المشاركة في صنع القرار بشكل غير مباشر بتبّني عناصره واهمها العلانية والحصول على المعلومة والوثائق والمشاركة وهي بذلك تعتمد القرار الجماعي على نحو معين وان لم يصل الى درجة متقدمة[4].

وفي ضوء عدم وجود تعريف تشريعي للمشاركة في اتخاذ القرار الاداري من قبل المواطنين اجتهد الفقه في صياغة تعريفات لهذا المفهوم، حيث عُرف بانه "تهيئة السبل والاليات المناسبة للمواطنين سواء على المستوى المحلي ام المركزي كأفراد وجماعات من اجل المساهمة في عملية صنع القرارات اما بطريقة مباشرة او من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات"[5] .

---

([1]) ينظر بهذا الشأن :

Roberts, Nancy. "Public deliberation in an age of direct citizen participation." The American review of public administration 34.4 (2004): 315-353.

([2]) ينظر المادة (20) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 .

([3]) ينظر :

Bertrand, Thomas, and Julien Marguin. "La notion de participation à l'aune de la protection de l'environnement et de la procédure de débat public." Revue juridique de l'environnement 3 (2017): 457-493.

([4]) بخته، حسين الزرق، نطاق مشاركة المواطن في صنع القرار المعول عليه، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020، ص4

([5]) جواد لاميه ومنصر حنان، اليات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميره، بجاية، 1017، ص43.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

وقريب من التعريف الاول هناك من عرّفه "مجموعة من الاليات التي تسمح للأفراد بالتأثير بصورة مباشرة على تبّني وتنفيذ القرارات المتعلقة بحياتهم المعيشية . كما ان هناك من عرف المشاركة بصنع القرار الاداري بانها "عملية اشراك المواطنين في الشؤون العامة وهي مرتبطة بفكرة تداول المعلومات"[1].

كما عرّفها احد الفقهاء على انها "توسيع لممارسة السلطة الى المواطنين بإقحامهم واشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب على ذلك[2].

كما قيل بشأن القرار الاداري المتخذ بناء على مشاركة المواطنين انه يدل على "المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية واساسيات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدلاً من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين وبالتالي فان هذه المشاركة من جانب المواطنين تتم بالتفاعل المباشر والمستمر في اطار مجمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير اكبر"[3].

ويلاحظ على التعريفات المتقدمة انها وان اشارت الى ما يمكن ان يقع ضمن مفهوم مشاركة المواطن باتخاذ القرار الاداري الا ان بعضها اعطى مفهوما مشتركا مع الدور السياسي في في التوصل للقرارات الادارية عبر ممثلي الشعب في المجالس المحلية او في البرلمان فهؤلاء وان كانوا يمارسون دورهم في تعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ قرارات ادارية من المؤسسات الحكومية التي يراقبوها الا ان هذا المشاركة تحكمها المجالات السياسية اكثر من الادارية الامر الذي يستوجب بيان مفهوم محدد لتدخل الافراد باتخاذ القرار الاداري سواء بنفسه ام عبر ادواته المباشرة كالمجتمع المدني والاعلام او الاستعانة الادارية به عبر نصوص قانونية تلزم الادارة باتخاذ القرار الاداري بالمشاركة مع اراء المواطنين [4] . وغني عن البيان ان المشاركة في اتخذا القرار الاداري من المواطنين لها نطاق مميز عن القرار الجماعي المتخذ من قبل مجالس او هيئات يلزم القانون اشتراك اعضاءها في اتخاذ القرار كاللجان التحقيقية او المجالس المحلية [5].

ومن كل ما تقدم نستطيع تعريف مشاركة المواطن في اتخاذ القرار الاداري في هذا الاطار هي مساهمة المواطنين في صياغة نمط الحياة العامة في مختلف الجوانب سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية، وبالمقابل على الحكومة تنفيذها وان يلتزم افراد المجتمع بالمساهمة لإنجاحها وتحقيق اثارها المرجوة وتلك هي الاهمية التي تنجم عنها مطالبة المشاركة . وبتعريف اكثر دقة نستطيع اعطاء التعريف بانها العملية التي يتقاسم بموجبها المواطنين (أولئك الذين لا يشغلون مناصب إدارية في الحكومة) السلطة مع المسؤولين العموميين في اتخاذ القرارات الادارية الموضوعية وفي اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمجتمع. وينصب التركيز على المشاركة المباشرة (عندما يشارك المواطنون شخصيًا وينخرطون بنشاط) على عكس المشاركة غير المباشرة (عندما ينتخب المواطنون آخرين لتمثيلهم) في عملية اتخاذ القرار.

## الفرع الثاني
### مميزات المشاركة في صنع القرار الاداري

تأتي اهمية القرار الاداري الجماعي بإضفائه طابع المشروعية على العمل الاداري وتحقيق مبادئ الديمقراطية فهو اداة في يد الشعب تمكّنه من مشاركة السلطات العامة في رسم سياستها وخططها وهدم جدار السرية وانهاء

---

([1]) الامين شريط، الديمقراطية التشاركية، الامس والافاق، ندوة البركان المجتمع المدني للديمقراطية، مجلة الوسيط، وزارة الثقافة، العدد(6) ، الجزائر، ص46.

([2]) د. محمد احمد سلامة مشعل، دور المجتمع المدني في تقرير المشاركة العامة في عملية صنع القرار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المتحدة، 2022.

([4]) ينظر بهذا الصدد :

Pinel, Florian. La participation du citoyen à la décision administrative. Diss. Université de Rennes, 2018, p22-27.

([5]) ينظر د.حمدي علي عمر و اشرف محمد سمير ، القرار الاداري الجماعي ، بحث منشور في المجلة القانونية ، جامعة القاهرة ، المجلد 8، العدد 11 (30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020)، ص 3667-3696.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

عزلتها عن المجتمع مما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وعلى هذا الاساس تظهر اهمية اتخاذ القرار الاداري بالاشتراك مع المواطنين في جوانب كثيرة نوجزها بالاتي :

**اولاً**: من المسوغات البارزة للمشاركة العامة في صنع القرار الاداري ، هي أن المشاركة من قبل المواطنين تجعل العملية الإدارية أكثر ديمقراطية ، فتعزيز ثقافة المشاركة في اتخاذ القرار حيث تعد أساسية لتحقيق الشفافية والديمقراطية في أي مجتمع خاصة عند اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم مباشرة، فهي لها دور في المساعدة على بناء الثقة بين المواطنين والادارة وتعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع ويساهم في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر شمولاً خاصة اذا ما علمنا انه في الكثير من الاحيان لا يكون موظفي الدولة من المنتخبين من قبل الشعب ومن ثم فقد تكون هناك بيروقراطية في اتخاذ القرارات المؤثرة على المواطنين ، وإذا كانت المشاركة تعزز الديمقراطية، فإن التفكير يذهب إلى أنها قد تساعد في دعم الشرعية للمؤسسات الحكومية [1].

**ثانياً**: يوفر القرار الاداري الذي يتخذ بناء على مشاركة المواطن اكبر قدر من الحياد اللازم للإدارة باعتباره يوفر ضماناً لاستقلالها في مواجهة اي ضغوطات شعبية او محاولات تأثير من جانب السلطات الاخرى في الدولة او غيرها من اصحاب المصالح والنفوذ[2].

**ثالثاً**: اهمية العمل واشراك المواطن في مكافحة الفساد حيث توجد علاقة وثيقة بين الفساد وغياب الشفافية ومعاييرها في العمل الاداري وسرية المعلومات وعدم اتاحة مشاركة الجمهور او وصولها اليه، ولهذا اتجهت الدول على علانية اعمال الادارة واجراءاتها، والعمل الجماعي يكرس ثقة المواطنين في الدولة والنظام القانوني ككل ويرتب نتائج ايجابية اهمها ان تكون اعمال الادارة مشروعة وتسمح للأفراد في التوغل في اروقة الاجهزة الادارية والولوج الى المعلومات واعمال الادارة واجراءاتها واضحة بما يسهم في القضاء على احد اسباب الفساد الرئيسية وهو ضعف مشاركة الفرد في صنع القرار[3].

**رابعاً**: ان المشاركة بين المواطنين والسلطات العامة وخاصة المحلية تعمل على زيادة تماسك افراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة بإتاحة المجال للممارسة الديمقراطية، وتحقيق تنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وهو بذلك يلعب دوراً في السياسة العامة للمجتمع وخصوصاً المجتمع المحلي بما يطرحه المواطن من اراء، مما يسمح للمشارك بوضع الاهداف الموجودة موضع التنفيذ والتطبيق[4].

**خامساً**: اشتراك المواطنين في صنع القرار الاداري بوصفه وسيلة لتحقيق الديمقراطية الادارية من شأنه تقريب الادارة من الافراد، ويعد اشراك المواطن في عمليات صنع القرار الاداري وسيلة لضمان ثقة الافراد في الادارات العامة عن طريق استشارة او اخذ الراي او استفتاء المواطنين او منح المجال لهم لتقديم اقتراحاتهم الادارية او المساهمة في انتخاب المجالس المحلية والموظفين، وهذه هي مظاهر الديمقراطية الادارية التي ظهرت لمعالجة العجز في الديمقراطية التمثيلية وابتعاد الحكومات وممثلي الشعب عن ناخبيهم وعدم تمثيلهم بشكل فاعل وانفصام العلاقة بينهم[5].

ومما تقدم يمكن القول إن تنفيذ أدوات مشاركة المواطن في القرار الإداري هو جزء من مفهوم آخر للديمقراطية ، حيث ينطوي في جوانبها العملية على مفهوم "الديمقراطية التشاركية في الجانب الاداري التي تعني أن جميع العمليات التي تعزز المشاركة المباشرة للمواطنين في إدارة الشؤون العامة تعد جزءا من الشرعية الديمقراطية ،

---

([1]) م.م. عبد الرحمن البطاط ، تعزيز ثقافة المشاركة في عملية اتخاذ القرار، ندوة علمية اقيمت من قبل مركز التعليم المستمر ، جامعة العين العراقية ، في ٢٨ نيسان 2024، منشورة على الرابط https://alayen.edu.iq/news/details/2319 تاريخ الزيارة 2025/1/25 . وينظر ايضا :
Seifter, Miriam. "Second-Order Participation in Administrative Law." UCLA L. Rev. 63 (2016): 1300.

([2]) د. وليد المخناوي، الدور التنظيمي للإدارة في المجال الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2009، ص177.

([3]) شهلاء سليمان محمد بريسم العادلي، التوازن في اعمال الادارة القانونية بين الشفافية والسرية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2024 ص123

([4]) قباني عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مجلة جيل مركز جيل للبحث العلمي، العدد (11)، طرابلس، لبنان، 2017، ص78.

([5]) شهلاء سليمان محمد بريسم العادلي، مصدر سابق ، ص11.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

وهي مهمة لتنشيط الأداء الديمقراطي للمؤسسات الحكومية وفي الحصول على افضل الخدمات ، خاصة وان المواطنين في الوقت الحاضر تحاصرهم ازمة ما تعرف ب "أزمة التمثيل" أو صدمة الديمقراطية التمثيلية التي تنتج عن فقدان ثقة المواطنين في عمل مؤسساتهم الديمقراطية وهو ما يتضح من ظهور الامتناع عن الانتخابات الانتخابية والاستياء وعدم الثقة في الموظفين [1].

## المطلب الثاني
## الاساس الفلسفي والقانوني لمشاركة المواطن في اتخاذ القرار الاداري

ان توطيد العلاقة بين المواطن والادارة والسعي لتعزيز الديمقراطية من الاولويات التي اهتمت بها غالبية الدول ومن بينها المشرع العراقي خاصة في الآونة الاخيرة للنهوض بالعملية التنموية على المستويات المحلية وتكريس قانون يجعل منها حقاً وواجباً ، وعلى هذا الاساس تم تبني مجموعة من الاصلاحات السياسية والادارية اساسها مشاركة الشعب في تسيير شؤونه العامة ، وللوقوف على اساس مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الادارية ، سنقسم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الاول الاساس الفلسفي للقرار الاداري الجماعي والفرع الثاني الاساس القانوني للقرار الاداري الجماعي .

### الفرع الاول
### الاساس الفلسفي لمشاركة المواطن في صنع القرار الاداري

ان البحث في الاساس الفلسفي لمشاركة المواطنين في صنع القرار الاداري الجماعي يمكن ان يستند على اساس حكم الشعب لنفسه سواء مباشرة ام عن طريق ممثلين له او بالجمع بين مظاهر الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة وبذلك يكون الشعب هو مصدر السلطات كافة في الدولة وهذا ما اورده الدستور العراقي بالنص على ان السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات [2].

ومن ثم فان الاساس الفلسفي للمشاركة في صنع القرار الاداري يندرج في ظل نظريات الحكم والتمثيل التي جاء بها المفكرون امثال جان جاك روسو و جون ستيوارت ميل وقبلهم افترضها ارسطو من حيث ان المشاركة المدنية لها قيمة في جوهرها لأنها تنمي أعلى القدرات البشرية وتعزز الشخصية الأخلاقية النشطة ذات الروح العامة ، إن الدولة موجودة لتهيئة الظروف لممارسة المواطنة حتى يتمكن أعضاؤها من العيش بشكل جيد والهدف النهائي منها هو تحقيق الفضيلة [3].

وبالتالي، من خلال المشاركة المباشرة، يتمكن الناس من تحقيق إمكاناتهم وبعبارة بسيطة، "تنتج العمليات الجيدة أشخاصًا جيدين" وأي عقبة أمام المشاركة المباشرة تمنع هذا التطور الذاتي ، فقد اعتقد روسو وميل أن الديمقراطية يجب أن تُتعلم ولا يمكن تعلمها إلا من خلال الممارسة ، وكلما زادت مشاركة المرء، كلما طور مواقف ومهارات المواطنة، وكلما زاد عدد الآخرين الذين سينخرطون في العملية، مما يجعل النظام أكثر ديمقراطية. وللحفاظ على هذه الدورة الفاضلة ، يجب أن تكون جميع المؤسسات في المجتمع داعمة للمُثُل

---

([1]) ينظر :
Irvin, Renee A., and John Stansbury. "Citizen participation in decision making: is it worth the effort?." Public administration review 64.1 (2004): 55-65. see also : Pinel, Florian. La participation du citoyen à la décision administrative,op.cit.p75.

([2]) المادة (5) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

([3]) ينظر :
Roberts, Nancy. "Public deliberation in an age of direct citizen participation, op.cit, p. 315-353.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

الديمقراطية ،وبالتالي، تتطلب الحكومة التشاركية مجتمعًا مشاركًا يعززها ويدعمها، وخاصة على المستوى المحلي ، كما أن المواطنين وفقًا لروسو وجون ستيوارت ميل ، يحتاجون إلى التداول لاتخاذ قرارات جماعية جيدة ، وبدلاً من الاعتماد على الرأي العام الخام لبعضهم البعض، يحتاج المواطنون إلى إصدار حكم عام . ويتطور الحكم العام من خلال مراعاة مصالح الآخرين والاستماع إلى الحجج والاعتراضات والحجج المضادة المتنافسة قبل اتخاذ أي قرار جماعي. وينشأ الحكم العام من الحوار والمداولة وجهاً لوجه ، وخلال ذلك الوقت يتوصل المواطنون إلى تحديد ومشاركة مفهوم مشترك لما يسميه روسو الإرادة العامة او كما تسمى الصالح العام [1].

الحقيقة إن المشاركة المباشرة للمواطنين هي عملية شرعية ،فعندما يشارك المواطنون في الشؤون الحكومية ويعطون موافقتهم على القرارات، فإنهم يضفون الشرعية على تلك القرارات والنظام الذي يتخذها وهذه الشرعية تنتج الاستقرار القانوني داخل النظام الذي يضع القواعد ، لذلك فإن المشاركة المباشرة للمواطنين تحمي الحرية فوفقاً لروسو، فإن المشاركة تمكّن الناس من أن يكونوا ويظلوا أسياد أنفسهم وتضمن عدم سيطرة أي شخص أو مجموعة على الآخرين ، والحرية تأتي من المشاركة في صنع القرار لأن الناس يكتسبون درجة حقيقية من السيطرة على حياتهم وبيئتهم. والناس أنفسهم هم أفضل ضامنين لحقوقهم، ولسيادة القانون[2].

وبشكل عام يمكن القول الى انه فلسفة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار الاداري وكما اشرنا لأهميتها ان الديمقراطية السياسية ينبغي ان تجانبها الديمقراطية الادارية فيؤدي كلاهما دوراً تكاملياً، اذ لا تقتصر الديمقراطية على مشاركة المواطن في الانتخابات او الاستفتاءات السياسية ومن ثم ينتهي دوره ومشاركته لحين موعد الدورات الانتخابية القادمة، وانما الديمقراطية تعد عمل مستمر للمواطن بمشاركته في ادارة الشؤون العامة والاستماع الى رأيه ومشاورته وادخاله في المناقشات العامة، وتتضمن تحول دور المواطنين في اطار علاقاتهم مع الادارة للدعوة للمشاركة بفاعلية في ممارسة السلطة العامة عبر اساليب عديدة يتمكن عن طريقها المواطن من المشاركة في العمل الاداري مباشر كما في حالة الاستفتاء الاداري والاقتراح والاعتراض الاداري، كما يمكنه المشاركة بصورة غير مباشرة عن طريق الانتخاب والاستشارة فضلاً عن المشاركة في منظمات المجتمع المدني[(3)].

كما ان تطبيق الانماط الادارية الحديثة مثل الادارة المفتوحة من خلال تمكين العاملين من المشاركة في صنع القرارات في بيئة تتمتع بقدرة عالية من الانفتاح وايجاد قنوات اتصال فعالة واعطاء الموظفين صلاحية اتخاذ القرارات دون الرجوع الى الادارة في كافة الامور، وبذلك العمل يؤدي الى تخفيف العبء على الادارة وتشجيع المبادرات الشخصية للموظفين، فضلاً عن اخذ راي الافراد عند اتخاذ القرارات العامة تعزيز الرقابة الذاتية لدى العاملين في المرافق العامة نتيجة تمتعهم بالاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجههم، كما ان الادارة يقع عليها واجب ايجاد نظام لإعداد التقارير دوري وفعّال لضمان مشاركة اوسع لنفقات المجتمع، وفسح المجال امام الافراد للتأثير على الادارة في صنع القرارات ومعرفة المعلومات والتقارير وكافة الامور المتعلقة بالخدمات المقدمة لهم ومعرفة الاسباب التي دفعت الادارة الى اتخاذ القرارات المهمة التي من شأنها المساس بمصالح الافراد متلقي الخدمة[(4)].

---

([1]) ينظر :

Curry, Nigel. "Community participation and rural policy: Representativeness in the development of millennium greens." Journal of environmental planning and management 44.4 (2001): 561-576. Also : Pinel, Florian. La participation du citoyen à la décision administrative. Op.cit.p87.

([2]) ينظر :

Roberts, Nancy. "Public deliberation in an age of direct citizen participation, op.cit, p. 315-353.

([3]) بهاء الاحمد، الشفافية الادارية في تحقيق التنمية الادارية، المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد (118)، المجلد (117)، 2014، ص251.

([4]) اميمة القاسمي، مفهوم الابداع الاداري وتنميته، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2001، ص546.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

والجدير بالملاحظة ان تحقيق الحكم الراشد للإدارة سواء على المستوى المركزي ام المحلي في الدولة لن يتأتى الا من خلال اشراك المواطن بصفة فعالة وكفاءة حقيقية وليس فقط كجهة استشارية في مختلف القطاعات التي تمسه بهدف تحقيق التنمية المحلية المستدامة التي عرفها برنامج الامم المتحدة الانمائي على (انه قيام السلطة الاقتصادية والسياسة الادارية بتسيير شؤون الدولة على جميع الاصعدة وتشمل ذلك الاليات والعمليات والمؤسسات التي تمكّن الافراد والجماعات من خلال ممارسة حقوقهم القانونية والتعبير عن مصالحهم والوفاء بواجباتهم وتسوية خلافاتهم)[1].

وبذلك يمكن ان نستنتج بان فلسفة مشاركة المواطن في صنع القرار الاداري تنطلق من تطور الديمقراطية التشاركية في مجال الادارة فهي يمكن ان تمنح المواطن القدرة على التدخل بشكل أكثر نشاطًا في عملية صنع القرار بما من شأنه أن يعزز شعوره بالانتماء إلى المجتمع بشكل غير مباشر. وبالتالي ، فإن هذا الارتباط بممارسة السلطة من شأنه أن يمنح المواطن الثقة في الأداء الديمقراطي والشخصية التمثيلية في المرافق العامة وليس الاقتصار على المشاركة السياسية ،وهذا مؤشر على الصحة الديمقراطية الجيدة حيث سيكون للديمقراطية التشاركية في مجال الادارة اثر على تقويم وتعزيز الديمقراطية التمثيلية في الجانب السياسي .

## الفرع الثاني
## الاساس القانوني لمشاركة المواطن في اتخاذ القرار الاداري

من الثابت ان الدستور يعد المكان الطبيعي للحقوق والحريات العامة، لان النص على الحقوق والحريات العامة في صلب الوثيقة الدستورية يرفع من شأنها ويسبغ عليها قيمة قانونية وسمواً يجعلها في محل قمة الهرم القانوني في الدولة وان كفالة الحقوق والحريات العامة تعتبر من اهم اركان دولة القانون، وعندما يأتي الدستور بالنص على موضوع يلزم المشرع العادي بتنظيمه بالكيفية والحدود التي يرسمها[2] . من هنا لوحظ ان العديد من الدساتير أكدت على مبدأ المشاركة العامة للمواطنين في الشؤون العامة ومن ضمنها المشاركة في صنع القرارات الادارية ، من ذلك ما جاء في المادة 9 من الدستور الإسباني على أن "السلطات العامة ملزمة .... بتسهيل مشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية"، كما ويمكن العثور على أحكام مماثلة في دساتير العديد من الدول الاوربية كالدستور النمساوي، والمادة 53 من الدستور الصربي، والمادة 30 من الدستور السلوفاكي ، وفي فرنسا مهد القانون الاداري فان النص مشاركة المواطن في الشؤون العامة جاءت بشكل عام ضمن حقوق المواطن [3]. في حين جاء النص المباشر لمشاركة المواطنين في صنع القرار الاداري مكرسا دستورياً في الميثاق البيئي لعام 2004 ، حيث كانت "المشاركة العامة" أحد المبادئ العامة للقانون البيئي اذ نصت المادة 7 من الميثاق البيئي على حق كل شخص، ضمن الشروط والحدود التي يحددها القانون، في "المشاركة في تطوير القرارات العامة التي تؤثر على البيئة [4]. هذا ولم تقتصر الدول على المبدأ العام في الدستور بل ذهبت الى تنظيم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار الاداري من خلال التشريعات وفي مجالات متعددة كالتعليم والصحة العامة والبيئة والخدمات العامة كرسم السياسة الضريبية والانفاق والموازنة العامة

---

([1]) ابرادشة فريد، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد التعددية الحزبية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص29.

([2]) بهاء الاحمد، مصدر سابق، ص251.

([3]) ينظر :

Pinel, Florian. La participation du citoyen à la décision administrative. Op.cit.p24.

([4]) ينظر بهذا الشأن :

LOI constitutionnelle n° 2005-205 du 1er mars 2005 relative à la Charte de l'environnement, available on https://www.legifrance.gouv.fr/dossierlegislatif/. Also : Chompunth, Chutarat. "Public participation in environmental management in constitutional and legal frameworks." American Journal of Applied Sciences 10.1 (2013): 73. Bertrand, Thomas, and Julien Marguin. "La notion de participation à l'aune de la protection de l'environnement et de la procédure de débat public." Revue juridique de l'environnement 3 (2017): 457-493.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

ومجالات النقل والطاقة وحماية المستهلك والضمان الاجتماعي الخ ، ومثال ذلك القوانين الصادرة في الولايات المتحدة الخاصة بالتنمية الحضرية عام 1966 وقانون السياسة البيئية الوطنية لعام 1969و قانون إدارة المناطق الساحلية لعام 1972 و قانون اللجنة الاستشارية الفيدرالية لعام 1972 وقانون الإسكان والتنمية المجتمعية لعام 1974وغيرها من القوانين التي كرست تنظيما خاصة لمشاركة المواطن في صنع القرار الاداري [1] . في المقابل نجد ان فرنسا قد كرست مبدأ المشاركة في صنع القرار الاداري في العديد من القوانين واللوائح ويمكن أن نستشهد بالعديد من القوانين كقانون 3 كانون الثاني 1973 الذي أنشأ منصب أمين المظالم للجمهورية ، وقانون 6 كانون الثاني 1978 المتعلق بتكنولوجيا المعلومات ، وقانون 17 تموز 1978 الذي أنشأ الحق في تبادل الوثائق الإدارية، وقانون 11 تموز 1979 بشأن ضرورة تسبيب القرارات الإدارية و المرسوم الصادر في 28 نوفمبر 1983 بشأن العلاقات بين الإدارة والمستخدمين والقانون الصادر في 12 أبريل 2000 المتعلق بحقوق المواطنين في علاقاتهم مع الإدارة وقانون قانون 2 كانون الثاني 2002 الخاص بالعمل الاجتماعي والطبي فضلا عن قانون العلاقة بين الجمهور والإدارة الصادر بموجب الأمر رقم 2015-1341 المؤرخ في 23 تشرين الاول 2015 ، كما لم يقتصر التنظيم القانوني للمشاركة في اتخاذ القرار الاداري على المستوى المركزي بل كان واضحا على مستوى الادارة المحلية باصدار قوانين تعزز المشاركة المحلية في صنع القرار الاداري مثل قانون 2 اذار 1982 المتعلق بحقوق وحريات البلديات و قانون 6 شباط 1992 المتعلق بالإدارة الإقليمية للجمهورية . وهكذا كانت القوانين تتضمن آليات تسمح بـ "مشاركة الناخبين في القرارات المحلية ، أو "مشاركة السكان والمستخدمين في حياة الخدمات العامة ، أو حتى "المشاركة في إدارة المرافق العامة [2].

وبالانتقال الى الوضع في العراق فانه يمكن القول ان الاطار القانوني لمشاركة المواطن في صنع القرار الاداري يمكن ان نجد اساسه في دستور جمهورية العراق لعام 2005 في نصوص وان لم تشر مباشرة الى معنى المشاركة في صنع القرار الاداري الا انها اسست للمبدأ العام ، فقد تضمنت النصوص الدستورية احكاماً عامة بشأن المشاركة مثلا نصت المادة (5) على انه (السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية) ، فهذا النص والذي يمثل اساس الحكم الديمقراطي والشرعية المستمدة من الشعب، اثر في القول بإمكانية مشاركة المواطنين في الحياة العامة والتي من بينها المشاركة بصنع القرار الاداري ، ايضا نجد في المادة (20) من الدستور العراقي تنص على انه (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) وهذا النص العام يشتمل على كفالة حق المشاركة في الشؤون الادارية ومنها اتخاذ القرارات العامة ويكرس له لان مصطلح (الشؤون العامة) يتسع ليشمل الشؤون الادارية كونها جزء منه الا ان الدستور لم يحدد آلية المشاركة سواء بالانتخاب ام الاستفتاء ام عن طريق ممثلين ام جمعيات ام بصورة استشارة وترك للمشرع العادي تحديد ذلك.

وقد اشار الدستور في المادة (45 ) الى دور المجتمع المدني الذي يعد من بين اهم ادوات المساهمة في صنع القرار حين نص على انه (تحرص الدولة تفريد دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطوير استقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون) ، ومن خلال هذا النص يتضح ان المجتمع المدني هو الاطار الانسب لتمثيل عدد كبير من المواطنين الذين يتقاسمون نفس الانشغالات المتعلقة بأمور حياتهم وقد تكون مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار في مرحلة صياغة القرار او مرحلة تنفيذه او فيهما معاً. كما نجد ان الدستور العراقي في نفس المادة اعلاه اعترف بمشاركة القبائل والعشائر العراقية في صنع

---

([1]) للمزيد ينظر بهذا الشأن :

Robbins, Mark D., Bill Simonsen, and Barry Feldman. "Citizens and resource allocation: Improving decision making with interactive web-based citizen participation." Public administration review 68.3 (2008): 564-575 .also : Irvin, Renee A., and John Stansbury. "Citizen participation in decision making, op.cit. p 55-65.

([2]) للمزيد من التفاصيل ينظر :

Pinel, Florian. La participation du citoyen à la décision administrative, op.cit. p 55. For more see : https://www.legifrance.gouv.fr/.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

القرار في مجالات للعمل الاداري وتطوير الحركة المستمرة داخل المجتمع، حيث نص على انه (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزز قيمها الانسانية النبيلة بما يساهم في تطوير المجتمع)[1].

وبالرغم مما تقدم نجد ان تكريس المبادئ الدستورية لم تنظم تشريعيا لان الملاحظ على المشرع العراقي لم يولي اهمية لحق المواطن في المشاركة في صنع القرار الاداري الجماعي خارج نطاق الاستفتاءات السياسية والانتخابات وعلى المستويين الاتحادي والمحلي، ويؤشر ذلك على عدم الرغبة في الاقرار بالمواطنة الادارية وغياب الارادة الحقيقية لتبني سياسة تحسين العلاقة بين الادارة والمواطن واشراك الاخير بالعمل الاداري واتخاذ القرارات التي تهم الصالح العام رغم وجود الاساس الدستوري، فضلاً عن القصور في التنظيم القانوني للمشاركة الادارية اذ يفتح الباب واسعاً امام الادارة لتغييبه وتتجاهل دور الجمهور وتطلعاته وانتهاج اساليب من شأنها التغافل عنه واضعاف فاعليته اعتماداً على سلطتها التقديرية الواسعة، في حين بمقدورها انتهاج اساليب اكثر فاعلية لاستيعابهم وافساح المجال بمشاركتهم بوجود الاساس القانوني العام للحق في المشاركة[2].وعلى الرغم من حرص المشرع العراقي على تأطير عمل منظمات المجتمع المدني التي يمكن ان تساهم على تعزيز المشاركة غير المباشرة للمواطنين في صنع القرار وذلك بإصدار القانون رقم (12) لسنة 2010 [3] الا ان ما يلحظ على هذا القانون انه جاء لبيان التنظيم الاداري والهيكلي والمالي اكثر من تضمنه لأدوات المشاركة الامر الذي يستوجب ايجاد قواعد قانونية واضحة تنظم عملية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الادارية في المجالات المهمة كالتعليم والصحة وادارة الموارد وحماية البيئة وغيرها.

## المبحث الثاني
## مظاهر مشاركة المواطن في اتخاذ القرار الاداري

ان مشاركة المواطنين في صنع القرار الاداري قد تقع على مظاهر عدة تختلف بحسب النظم القانونية واختلاف فلسفتها القانونية وحسب طبيعة عمل المؤسسات الحكومية فقد تكون الممارسة في اتخاذ القرارات تأتي مباشرة من قبل المواطن او من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمارس دور اساسي في تربية المواطنين وحثهم عملياً واكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية في صنع القرار الاداري الجماعي ، وللإحاطة بذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الاول المشاركة الديمقراطية للمواطن في صنع القرار الاداري والمطلب الثاني مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار الاداري.

### المطلب الاول
### المشاركة الديمقراطية للمواطن في صنع القرار الاداري

ذكرنا بان قوانين الدول الاجنبية كالولايات المتحدة وفرنسا كانت حريصة على اشراك المواطنين في اتخاذ القرار الاداري كجزء من عملية التحول لديمقراطية الادارة ، كما ان المشرع الدستوري العراقي كان حريصاً على التدقيق في تكريس مبدأ المشاركة في صناعة القرار وبرز ذلك في دستور جمهورية العراق لعام 2005 حيث كان واضحاً عندما استعمل مصطلح الديمقراطية التشاركية الذي يفهم من هدفه اشراك المواطن في تسيير الحياة العامة ويمكن ان تظهر صور المشاركة للمواطنين بصورة واقعية او الكترونية ، وللوقوف على ذلك نناقش في هذا المطلب عبر فرعين الاول مشاركة المواطن واقعيا في صنع القرار الاداري والفرع الثاني اشراك المواطن الكترونياً في صنع القرار الاداري .

---

([1]) ينظر الفقرتين اولا وثانيا من المادة من دستور جمهورية العراق عام 2005 .
([2]) احمد محمد عليق وآخرون، وسائل الاتصال والخدمة الاجتماعية، المكتب الجماعي، الاسكندرية،2004، ص23.
([3]) ينظر القانون رقم (12) لسنة 2010 قانون المنظمات غير الحكومية المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 4147 في 9 / 3/ 2010 .


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

## الفرع الاول
## مشاركة المواطن واقعياً في صنع القرار الاداري

تمثل مشاركة المواطنين في الشؤون العامة ومنها الادارية مظهراً بارزاً من مظاهر الديمقراطية عموماً والديمقراطية الادارية بشكل خاص، ولهذا عدّت بعض النظم الديمقراطية المشاركة في اتخاذ القرارات يمثل الوجه لتحديد ما يسمى (الديمقراطية الادارية) وبرزت المشاركة بوصفها موضوعاً اساسياً في اصلاح الخدمات العامة[1].

وتشكل الديمقراطية التشاركية احد الحلول العملية للمشاكل التي تواجه المجتمعات، فهي آلية ناجعة لتحقيق الحكم الجيد فمن خلال يمكن ان تساعد على اشراك المواطنين وجميع الفاعلين في تسيير الشؤون المحلية، حيث تم تكريس آليات وتقنيات تساعد المواطن على المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي من اجل الاقتراب اكثر من المواطن، ولا يكون ذلك الا اذا كانت علاقته بها على درجة عالية من الوضوح والشفافية من خلال تكريس علنية الجلسات للجمهور حتى يتمكن المواطن من متابعة كل مراحل الاجتماع وعرض الموضوع على اعضاء المجالس المحلية للنقاش والتحاور والانتهاء بحالتها الى التصويت، غير ان المشرع اورد قيود من هذه الضمانة وهي حق المجلس للتداول في جلسة مغلقة وسرية لأجل الحفاظ على النظام العام، وهذا ما جعل هذه الضمانة تحت سلطة المجالس المحلية وهو تعدي صريح على الرقابة الشعبية لأنه يحرم المواطن من اداة مهمة للرقابة على المحققين المحليين ولضمان مشاركة واسعة وفعالة للمواطن والجمعيات في الحياة المحلية، ويجب ان توضع تحت تصرف الفاعلين المعنيين مجموعة من الوثائق تمكنهم من الاطلاع والحصول عليها وهذا يعد من حق المواطن في الحصول على المعلومة والاطلاع عليها. أن اشراك المواطنين بصورة واقعية في عملية اتخاذ القرارات له اهمية خاصة حيث انه يساهم في إشراك المواطنين عند وضع أهداف المجتمع والسعي إلى الاخذ بآرائهم بشأن القرارات السياسية الرئيسية المتعلقة بمجالات تهمهم كالصحة والتعليم والبيئة الضرائب والنفقات وادارة الموارد ، وهذا الامر ينطبق على الحكومة المركزية والمحلية ، فالحكومات المحلية تميل إلى الاعتماد على جلسات الاستماع العامة للحصول على مداخلات المواطنين وحاجاتهم ، ويمكن ان يتم المشاركة في صنع القرارات الاداري الجماعية عبر جلسات الاستماع العامة التي يمكن ان تقدم الحد الأدنى من المعلومات حول آراء المواطنين ، ويميل الأفراد الذين يتحدثون في جلسات الاستماع العامة إلى أن يكونوا الأكثر تحفيزاً لسماع آرائهم بحرية، مثل الناشطين المناهضين للضرائب والرسوم ، والمدافعين عن البيئة، ، وعلاوة على ذلك، فإن المواطنين الذين يقدمون مدخلاتهم في جلسات الاستماع العامة قد يكونون على دراية جيدة بقضية اليوم من وجهة نظرهم، على الرغم من غير المرجح أن يفهموا الحالة التي تواجه الحكومة ، ومع ذلك فان التشاور مع المدافعين على الرغم من انه لا يمثل آراء المجتمع ككل، ولكن يمكن تصميمه لتقديم وجهة نظر أكثر توازناً إلى حد ما ، على سبيل المثال، يمكن تأثير الناشطين المناهضين للضرائب وفرض الرسوم مع ممثلي نقابات الموظفين ، ويمكن أن يكون التشاور مع المدافعين مصدراً مهماً لمصدري القرار الاداري [2] . ويلاحظ في العراق ان هناك بروز لحالات قيام الادارات بالاستشارة كإجراء يكفل للمواطن ومؤسسات المجتمع المدني اقامة نوع من الحوار المستمر مع الادارة المركزية او المحلية، فيشترك معها في اتخاذ القرار ويكسبها الشرعية وهي آلية جديدة لمشاركة المواطن والجمعيات في تسيير الشؤون العامة، غير انها تبقى جوازية اي اختيارية وليست ملزمة بالنسبة للحكومة او المجالس المحلية نظرا لعدم وجود تأطير قانوني لها عكس ما موجود في دول كفرنسا تبنت

---

([1]) هالة منصور، الاتصال الفعال وفاهمية اساليبه مهاراته، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2000،ص 56.

([2]) ينظر في هذا الشأن:

Curry, Nigel. "Community participation and rural policy: Representativeness in the development of millennium greens." Journal of environmental planning and management 44.4 (2001): 561-576.



DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

قانونا تمكين المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات الادارية جنبا الى جنب مع المؤسسات الحكومية ، وبشكل اكثر دقة فان المشرع قد منح الاختصاص في اتخاذ القرار الاداري للمواطن جنبا الى جنب مع الادارة العامة [1].

,ويلاحظ ان المشاركة المباشرة للمواطنين لا يعني ان يشترك جميع من في الدولة في عملية اتخاذ القرار بل يمكن ان تتمثل بفئة معينة من المواطنين وهم اصحاب الخبرة او بحكم نشاطاتهم، للتشاور ولسماع اقتراحاتهم وآرائهم، وهذا ما يُحسن العلاقة بين المواطن والادارة المركزية والمحلية، غير ان هذه الاليات والضمانات غير موجودة بالعراق لأنه قد شابها الكثير من الغموض والتعقيد، نظرا لان المشرع العراقي لم يحدد كما في فرنسا الاطار الذي تأخذ به المبادرات الحكومية والمحلية سواء من حيث تنظيمه واوقاته ومكانه[2].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن لمشاركة المواطن المباشرة تعزز الرأي في عملية صنع القرار الاداري والتأثير فيه مما يحسن من مهارات المواطنين المدنية ومعرفتهم عندما يشاركون في صنع القرار العام، وهي وظيفة تكاملية عندما يشاركون في صنع القرار العام، اذ تسهم المشاركة في تنمية الفضائل المدنية فتمنح المواطنين الشعور بمواطنتهم وبانهم جزء من مجتمعهم فيتعاظم لديهم شعور المسؤولية تجاه القرارات العامة الا ان ذلك يحتاج لغطاء قانوني يعمل المشرع العراقي على تكريس الاسس والمجالات الملائمة للاشتراك المباشر في صنع القرارات الادارية .

## الفرع الثاني
## اشراك المواطن الكترونياً في صنع القرار الاداري

يعتمد المجتمع المعاصر على المعلومات كونها المحرك الرئيس للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعددت مصادر حصول الافراد على تلك المعلومات لاسيما لاتساع نطاق اعتماد الحكومة الالكترونية وتكنلوجيا المعلومات في العمل الاداري، ولا يخفى ما للمعلومة من قيمة كبيرة في حياة الافراد والادارة وفي دستور جمهورية العراق لعام 2005 لم يشر الى الحق في الحصول على المعلومات او تداولها وانما اكتفى بالإقرار بحق المواطن في حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل[3].

ويساهم دور الادارة الالكترونية عليه لإضفاء تحسينات جوهرية على طرق اداء الخدمة العامة للمواطنين وكيفية اعطاء فرص متكافئة للمواطنين في المشاركة في صنع القرارات ومن اهم الادوار التي تلعبها الادارة الالكترونية هي السعي الى التحول من المشاركة التقليدية نحو مشاركة اكثر اتساعاً وتطور وهي ما يعرف بالمشاركة الرقمية او الالكترونية، وبالتالي تحسين الوصول الى المعلومات التي تساهم في صنع السياسات لفائدة الافراد والمجتمع ككل وتساهم الادارة الالكترونية على المستوى المحلي في نشر الاعلانات والمناقصات على الموقع الالكتروني لكي يتمكن المواطنون من الاطلاع يكون لهم حق الاعتراض عليها او تأييد اصدارها مما يعزز من دورهم في صنع القرارات الادارية ، وينطبق الامر نفسه بالنسبة لأعمال ونشاطات المجالس المحلية حتى يكون المواطن على علم بما يجري في اقليمه[4].

في هذا الشأن نجد في فرنسا انه قد تم ادراج أداة الإنترنت في ممارسات التواصل والعمل للمجتمعات من خلال إنشاء المنتديات البلدية والشبكات الاجتماعية والمساحات العامة الرقمية والاستشارات العامة والاستشارات المفتوحة عبر الإنترنت وتوسع هذا الامر في المشاركة عبر البرنامج الذي تم إطلاقه من قبل الحكومة في 9 تموز 2007 ، كما تم إضفاء الطابع الرسمي على هذه الممارسة للتشاور المفتوح على الإنترنت في إطار قانون 17 مارس 2011 ومرسومه في 8 ديسمبر 2011 . ويمكن اجراء الاستشارة المفتوحة على الإنترنت بصرف

---

([1]) ينظر م.م. عبد الرحمن البطاط ، تعزيز ثقافة المشاركة في عملية اتخاذ القرار ، مصدر سابق . وكذلك : Pinel, Florian. La participation du citoyen à la décision administrative, op.cit. p 85

([2]) ينظر في هذا المضمون عبد الله بخيري، المقاربة التشاركية ورهان تحقيق الديمقراطية المحلية، الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ابو البواقي، الجزائر، 2016، ص78. كذلك
Bertrand, Thomas, and Julien Marguin. "La notion de participation à l'aune de la protection de l'environnement et de la procédure de débat public." op. cit p570>

([3]) ينظر: المادة (38) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(4) نعيم الظاهر، ادارة الازمات، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018، ص45.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

النظر عن المسائل البيئية التي تعد من المسائل المهمة للمشاركة المفتوحة للمواطن في فرنسا ودول الاتحاد الاوربي ، اذ يمكن ان تتعلق بشؤون الصحة العامة حسب ما نص عليه قانون 26 كانون الثاني 2016 الخاص بتحديث النظام الصحي والسياسة الصحية الفرنسية والذي اتاح اخذ رأي ومعلومات السكان ومشاركتها ، مباشرة أو من خلال الجمعيات ، في المناقشات العامة حول القضايا الصحية وعلى المخاطر الصحية وعملية تطوير وتنفيذ السياسة الصحية من خلال الاجتماعات العامة او من خلال استخدام المشاركة المدمجة على الإنترنت [1].
كما يسمح بربط المواطنين واجهزة الدولة معاً في كل وقت بوسيلة تفاعل سهل للتوجه نحو شفافية العمل الاداري ويتم كذلك على المستوى المحلي بتخصيص بريد الكتروني للاتصال مباشرة ونقل طلبات ومشاكل المواطنين الى المجالس المحلية بصورة مباشرة وبدون عراقيل بيروقراطية، وتوجد آليات تسمح بالمشاركة الالكترونية كالاتي:
**اولاً: التصويت الالكتروني:** وهو استخدام الوسائل الالكترونية لجدولة البيانات الانتخابية بمنح المواطنين فرصة الرقابة المباشرة على كامل اجراءات التصويت والاطلاع على نسب المشاركة وسير العملية الانتخابية وصولاً الى لحظة الاعلان عن نتائجها، مما يساهم في تخفيف تكاليف العملية الانتخابية حيث يسهم الاستغناء عن الكم الهائل من الاوراق المستخدمة وعقلنة العملية الانتخابية وسهولة العودة اليها والتأكد من نزاهتها[2]، الا ان هذه الالية غير مطبقة في الوقت الحاضر لان نسبة المواطنين الذين يتقنون استخدام التكنلوجيا متواضع جداً مما يستدعي الى ضرورة تنبيه الحكومة من خطر احتكار المعلومة من طرف فئة قليلة من المجتمع التي لها القدرة على الولوج الى المواقع الالكترونية الحكومية على حساب باقي المواطنين[3].
**ثانياً: الاستشارات الالكترونية**: وهي الية تتيح التفاعل والتشاور ما بين الحكومة واصحاب العلاقة باستخدام وسائل الكترونية كالأنترنيت او المواقع الالكترونية للتواصل بين الادارة المحلية والمواطنين بواسطة وسائل اتصال الكترونية مما يكفل للمشاركين التعبير عن آرائهم وافكارهم بشأن السياسة العامة والمبادرات الجديدة التي تطرحها على المستوى المحلي وغيرها من المواضيع ذات الصلة، والغاية من ذلك تمكين المواطنين من الحوار والتشاور والمشاركة في تسيير الشؤون المحلية بإبداء آرائهم بخصوص المشاريع التنموية واضفاء الشفافية وفعالية على القرارات المتخذة من اجل الاعتماد على تحليل الآراء والمناقشات العامة لاستخدامها بشكل موضوعي في عملية اتخاذ القرار[4].
**ثالثاً: نشر المعلومات الكترونياً:** يعد الافصاح مدخلاً اساسياً الى تحقيق شفافية الادارة على ما توفره من معلومات للجمهور وتدعيم الثقة بالإجراءات الادارية وبرامجها وخططها من اجل سهولة الوصول واتاحتها للمستفيدين عامة، وتمكين جهات الرقابة الداخلية واجهزة الرقابة الخارجية من محاسبة الادارة ومسائلتها، وبذلك يعد الافصاح مصدراً لاتخاذ القرارات الرشيدة بالنسبة للإدارة نفسها وللمستفيدين، ومما تجدر الاشارة اليه ان عملية الافصاح ليست هينة اذ يواجه تطبيقها في الواقع بعض الصعوبات اهمها قصور الاطار القانوني للإفصاح ما يزيد من نطاق السرية، وبالنسبة للمستفيدين من عملية الافصاح فقد تكون الادارة العليا هي الجهة المستفيدة من خلال اطلاع الجمهور من اعمال الادارة واجراءاتها وانشطتها واهدافها وموقعها المالي لتتمكن الادارة من اتخاذ القرارات من خلال مشاركة المواطنين بناء تصورات سليمة مع اختيار الوقت الملائم والمواعيد المحددة[5].

---

([1]) ينظر :
Chevallier, Jacques. "De l'administration démocratique à la démocratie administrative." La démocratie administrative-Des administrés aux citoyens 1 (2011): 217-227. Also : Plessix, Benoît. "Décision administrative et démocratie administrative." Zbornik radova Pravnog fakulteta u Splitu 56.1 (2019): 79-85.

([2]) طارق عبد الرؤوف عامر، ايهاب عيسى المصري، صناعة واتخاذ القرار، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص72.

([3]) خليل احمد العزاوي، ادارة واتخاذ القرار الاداري، دار كنوز المعرفة، عمان، الاردن، 2016، ص69.

([4]) شيماء يوسف، تاثير المشاركة في اتخاذ القرار على الولاء التنظيمي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي، الجزائر، 2021، ص23. كذلك :
.Pinel, Florian. La participation du citoyen à la décision administrative, op.cit. p 98

([5]) احمد محمد عليق وآخرون، مصدر سابق، ص 117.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

وما تقدم يمكن ان نقول بان المسح التفاعلي القائم على شبكة الإنترنت ينبغي أن يستند إلى تقنيات أخذ العينات الإحصائية المناسبة لضمان أن تكون النتائج ممثلة للمجتمع ككل ، يمكن استخدام هذه التقنية لخدمة المعلومات العامة أو وظائف المشاركة المدنية ، ويمكن فتح المسح القائم على شبكة الإنترنت أمام جميع المواطنين، ويمكن تصميم المنتديات المجتمعية حول المسح القائم على شبكة الإنترنت لزيادة مشاركة المواطنين وفهم المفاضلات الصعبة التي تواجه صناع القرار ، والواقع أنه يمكن إجراء عينة تمثيلية في وقت واحد مع إتاحة الوصول المفتوح ويمكن الاحتفاظ بالنتائج بشكل منفصل ، وقد تكون هناك بعض الصعوبات التي تواجه استخدام الانترنت للحصول على المشاركة المجتمعية للمواطن في صنع القرار الاداري مثل افتقار بعض الأسر إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت ، فان معالجة هذه المشاكل يكون بعرض المساعدة على اي شخص يحتاج إلى استخدام الإنترنت في مركز حكومي معين وتقديم اي مساعدة يحتاجها ، كتوفير وصول أفضل إلى الإنترنت او الوصول الى منزل المواطنين من خلال التكنولوجيا .

## المطلب الثاني
## مشاركة المواطن في صنع القرار الاداري عبر المجتمع المدني

ان الوظيفة المهمة التي يمارسها المجتمع المدني تنبع بشكل اساسي من سماته فهو يمتاز بكونه رابطة اختيارية يدخلها المواطن طواعية، وتعد وظائف المجتمع المدني وادوارها في المجتمع مثلما تتعدد معاني مؤسسات المجتمع المدني وخصائصها، وسنتناول في هذا المطلب اهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وابرزها تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار الاداري الجماعي في الفرعين الآتيين نخصص الفرع الاول لوظائف المجتمع المدني والفرع الثاني لأساليب المجتمع المدني في تعزيز المشاركة في القرار الاداري الجماعي.

### الفرع الاول
### وظائف المجتمع المدني

تتعدد وظائف المجتمع المدني وادوارها في المجتمع مثلما تتعدد معاني مؤسسات المجتمع المدني وسنتناول هذه الوظائف على النحو الاتي :

**اولاً: تقرير الثقافة المدنية**: تتمثل الثقافة المدنية واحدة من اهم اليات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسمياً عن الدولة ما لم تقرر ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع، والتفكير والتعبير ولن يكون بالإمكان ارساء قواعد وممارسة ديمقراطية سليمة الا عندما ترتقي نتيجة الثقافة السياسية لهذه المجتمعات الى مستوى قواعد واسس العمل الديمقراطي وما يترتب عليها من حقوق وامتيازات واعتبارات انسانية اهمها المساواة والمشاركة السياسية[1]، فالثقافة المدنية هي ليست قوانين تشرع او تصاغ وانما تتحصل وتترسخ نتيجة التراكم التدريجي التي تمثلها التنمية الواعية وبالأخص التي تتصدى لقيادة التحول الديمقراطي فينتج عن ذلك الانسان الديمقراطي الذي يتمكن من التعبير عن رايه بصوت متزن ويكون منفتحاً لتقبل اراء الاخرين ولا يؤدي او الصراع انما يأتي من ارتباط هذه المنظمات على احداث التغيير في المجتمع[2].

**ثانياً: تقرير روح المواطنة:** يقصد بالمواطنة "بانها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تضمنته تلك العلاقة من واجبات وحقوق تلك الدولة" ومن اجل تحقيق الاندماج الوطني وبناء الدولة باعتبارها مؤسسة مستقلة ممن يحكمها بتساوي جميع المواطنين في القرب والبعد منها، ويتمتعون جميعاً بحقوق مدنية

(1) موريس ديفرجيه، سوسيو لوجيا السياسة، نقلاً عن حسين علوان البيج، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص163.

(2) هشام حكمت عبد القادر، الديمقراطية وازمة المجتمع في العراق، الاعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2020، ص71.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

وسياسية واجتماعية كما يتحملون واجبات متساوية من دون تمييز، فقد استدعى مفهوم المواطن بناء مؤسسات المواطنة (احزاب، جمعيات، تنظيمات) ليتشكل منها، والتي كسرت علاقات القربي الهرمية لتعبر عن المساواة بين البشر امام القانون[1].

**ثالثاً: وظيفة تجميع المصالح**: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه اعضائها وتمكنهم من التحرك جماعياً كل مشاكلهم وضمان مصالحهم على اساس المواقف الجماعية، ومن خلال هذه الوظائف يتعلم الاعضاء كيفية اصدار القرار الجماعي للحفاظ على مصالحهم واهمية التضامن بينهم، كما يكتسبون فترة متزايدة على التفاوض حولها من الاطراف الاخرى، ويستوي في ذلك خبرة صياغة الاهداف والمطالب والبرامج وخبرة التحرك الجماعي وخبرة التفاوض والوصول الى حلول وسط تمتد الى المجتمع فتوفر لأعضائه هذه الخبرات العامة للممارسة الديمقراطية السياسية.

**رابعاً: افراز القيادات الجديدة:** يتطور المجتمع وتنضح حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به الى الامام باستمرار، لكي يواصل المجتمع تقدمه فانه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الاجيال المتتالية، ومن هنا فان الصفات الاساسية التي يجب ان تتوفر في الفائدة لكي يكون جدير حقاً بالقيادة هي لقدرة تفاعله مع هذه الجماعة وخدمته لها ونجاحه في حل مشاكلها فتزداد شعبيته وتزداد نفوذه ويتأثر لدى دائرة اوسع من هذه الجماهير ويتحول من قائد نوعي او عملي يعمل في قطاع جماهيري او جغرافي محدد الى قائد سياسي ينشط على مستوى المجتمع كله وبذلك تزداد ثروة المجتمع من القيادات[2].

**خامساً: الدفاع عن حقوق الانسان**: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالدفاع عن حقوق الانسان ومن ابرزها حرية التعبير عن الراي وحرية التجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات والمنظمات او الانضمام اليها، الحق في معاملة متساوية امام القانون حرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة، ان مؤسسات المجتمع المدني تعد بمثابة الملجأ او الحصن الذي يلجأ اليه الافراد والجماعات المنتمين لهذه التخصصات المختلفة في مواجهة الاجهزة الحكومية من ناحية، والاوضاع الاجتماعية والسياسية من ناحية اخرى فكل منها قد يهدد بتصرفاته مصالح وحريات وحقوق هذه الفئات والجماعات المختلفة ويمارس الاستقلال [3].

## الفرع الثاني
## اساليب المجتمع المدني في صنع القرار الاداري

يعد المجتمع المدني فاعلاً اساسياً في تحقيق وتكريس ما يسمى بالقرار الاداري الجماعي وذلك من خلال مساهمة بمشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة ومن بين اهم اليات تفعيل هذه المشاركة تقرير دور منظمات المجتمع المدني في تبني وطرح انشغالات المواطنين، والمساهمة في سن القوانين المؤثرة لحياتهم ورسم السياسات العامة والوقوف على مدى تجسيدها ميدانياً ويعتبر العراق من بين الدول التي حاولت تبني هذه المقارنة في اطار مبادراتها الرامية لإصلاح وتجسيدها في القوانين التي عملت على تمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في تسيير شؤونهم[4].

وان مشاركة المجتمع المدني تسهم في تحديد الافضل لاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ بالإضافة الى تفريد الاستدامة والانسجام الاجتماعي، كما ان المجتمع المدني يعد هو الاطار الانسب لتمثيل عدد كبير من المواطنين الذين يتقاسمون نفس الانشغالات المتعلقة بأمور حياتهم وتكون مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار في مرحلة صياغة القرار او مرحلة تنفيذه او فيها معاً، كما ان عملية المشاركة في تنظيم الاولوية من

---

([1]) علي خليفة الكراوي، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص94.

([2]) منى حمدي حكمت، المجتمع المدني في الفكر العراقي المعاصر، بغداد، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدارسات الاستراتيجية، العدد 5، 2006، ص54.

([3]) هشام حكمت عبد الستار، مصدر سابق، ص80.

([4]) فاطمة ال مفتاح، د. سعد عبد الله ابراهيم الخريف، ، مصدر سابق ص30.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

جانب المجتمع المدني تعمق من احساسه بالانتماء في التحديات الصعبة التي تواجه العالم اليوم لا يمكن ان تحلها الحكومة وحدها ، ولا يستلزم الامر مشاركة اصحاب المصلحة في ذلك لان لديهم معلومات ضرورية وخبرات واتصالات بالدوائر الرئيسية، كما يعمل المجتمع المدني على التأثير على صناع القرار من خلال التوعية بالأثار المترتبة على هذه القرارات ومراقبة عملية صناعة القرار وجعلها فعالة واكثر شفافية عن طريق الحصول على المعلومات المتعلقة بعملية صنع القرار[1].

وان الغرض من وضع الاطار التشريعي لمشاركة المجتمع المدني في صنع القرار هو تمكين المواطنين على المستوى المحلي علماً بان طريق الاصلاح القانوني قد يكون طويلاً ، ويشير الواقع العملي ان المشاورات التي تعد بمثابة للحكم المحلي التشاوري يعمل على تقرير قدرة المجتمعات المحلية على الانخراط في حوار السلطات المحلية ومشاركتها والتفاوض معها[2].

ولهذا فان مؤسسات المجتمع المدني تعمل على التأثير في الراي العام من خلال وسائل الاعلام السمعية والبصرية والصحف اذ تلجأ هذه المؤسسات الى شن حملة اعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المغادرة دفاعاً عن قضايا معينة واثارت اهتمام الحكومات لمشكلة معينة يستوجب حلها ، مما يؤدي الى اتساع الحكومة او ارغامها على اتخاذ سياسة عامة لمعالجة القضية او حلها[3]. كذلك فأن مؤسسات المجتمع المدني تتحمل هذه الوسيلة في الرقابة على تنفيذ السياسة العامة لأنها تؤدي دوراً مهماً في تعرية اخطاء وانحرافات المسؤولين في عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها، مما يؤدي الى توقيف سياسة عامة بدأت بتقديم هذه السياسة خوفاً من فقدان تأثير الراي العام. ويمكن القول ان المجتمع المدني يمكن ان يمارس دورين في تعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرار الاداري الأول : هو دور المتطوعين في الأنشطة غير المدفوعة لدعم التحسينات في الأحياء والمجتمعات والحياة المدنية بشكل عام ، على سبيل المثال، يشارك المتطوعون في إنفاذ القانون من خلال حراسة الأحياء ودوريات المواطنين وفي التعليم العام من خلال صيانة المرافق المدرسية، والمشاركة في حملات التنظيف، وكمساعدين في الفصول الدراسية ومعلمين للطلاب وهو الامر الذي نلمسه واقعيا في المجتمع العراقي ، اما الدور الثاني فهو دور المنتج المشارك حيث يتعاون المواطنون والإداريون مع بعضهم البعض من خلال جمعيات تشاركية ، والمنظمات المجتمعية، لإعادة تصميم وتقديم الخدمات الحكومية ، ومن ثم يتلخص هدفهم المشترك في تحسين جودة وكمية مخرجات الخدمة المقدمة من المرافق العامة [4] .

وصفوة القول نعتقد إن المشاركة العامة الحالية في اتخاذ القرارات الإدارية في العراق يمكن ان تكون موجودة في نطاقها، فالجمهور لديه الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات في كل مجالات الإدارة مباشرة او عن طريق المجتمع المدني استنادا لنص الدستور العراقي ومع ذلك تبقى عدم وجود تنظيم قانوني او قواعد قانونية أو انظمة تنص صراحة على المسائل المحددة التي يجب المشاركة فيها في كل نطاق يجعل من المشاركة في اتخاذ القرار الاداري فاقدة لاهميتها ولالزاميتها لان من المحتم ان تكون مؤطرة بشكل قانوني واضح .

## الخاتمة

في ختام هذا البحث فقد توصلنا الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات على النحو الاتي:

### اولاً: الاستنتاجات:

1- ان لمشاركة المواطنين في صنع القرارات التي من شانها المساهمة في تسيير شؤونه العامة يساهم كعنصر فعال في التمية البشرية والبيئية وشعوره بالمسؤولية ويعد صورة من صور الديمقراطية الادارية التي من شأنها تعزيز ثقة المواطن بالدولة.

---

([1])موريس ديفرجيه، مصدر سابق ، ص21.

([2])هشام حكمت عبد الستار، مصدر سابق، ص82.

([3]) خليل احمد العزاوي، ادارة اتخاذ القرار الاداري، ادارة اتخاذ القرار الاداري، دار كنوز المعرفة، عمان، 2016، ص21.

([4]) ينظر بهذا الشأن :

.Roberts, Nancy. "Public deliberation in an age of direct citizen participationop.cit.p 315-353



DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

2- ان مشاركة المواطن في صنع القرار الادارية يجد اساسه القانوني من حيث كونه حق وواجب، اذ انه لكل مواطن الحق في المشاركة في تسيير شؤونه والحق في معرفة ما يحصل في اقليمه ورفع عجلة التنمية وعملية ديمقراطية شعبية.
3- ان المشرع الدستوري كان حريصاً على تكريس مبدأ المشاركة في صنع القرار الجماعي وواضحاً جداً من خلال استخدام مصطلح المشاركة وهدفه اشراك المواطن في تسيير الحياة العامة على المستوى المحلي.
4- ان التجسيد العملي والواقعي للمشاركة يحتاج الى سبل واليات يستطيع المواطن الاعتماد عليها للمشاركة في اتخاذ القرار، ويمكن القول ان مشاركة المواطن على المستوى المحلي في العراق ضعيفة الى حد ما لعدم وجود تنظيم قانوني لمشاركة المواطنين في صنع القرارات الادارية ، وهذا ما يستدعي البحث عن حل لإيجاد مخرج لهذا النقص التشريعي.
5- يؤدي القرار الاداري المتخذ بناء على المشاركة المجتمعية للمواطنين الى توفير قدر اكبر من الحياد اللازم لأعضاء السلطة الادارية كونه سيشكل اكثر ضماناً لمنع استغلالهم وفي مواجهة اي ضغوطات حكومية او محاولات من اصحاب النفوذ.
6- توضح من خلال الدراسة اهمية اتاحة المعلومات وتداولها في تسهيل عملية المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرار الاداري ويمكن الاستعانة بأهمية الاليات التي يستخدمها المجتمع المدني في المشاركة مثل التشاور والحوار والشراكة وكل ذلك يتطلب وجود الاطار القانوني المنظم في العراق.

## ثانياً: المقترحات:

1- نقترح على المشرع العراقي تكريس مبدأ مشاركة المواطن في صنع القرار الاداري على المستوى سواء على مستوى الحكومة المركزية ام الحكومات المحلية في المحافظات وذلك من خلال تنظيم قانوني ينظم مشاركة المواطنين في الادارة ويحدد المجالات المهمة للمشاركة والتي تخص عامة الناس وهذا يؤدي لفسح المجال لمشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات وتعزيز المواطنة الادارية.
2- نقترح المشرع العراقي الى تنظيم الحق في الحصول على المعلومات والوثائق الادارية وتشريع هذا القانون يعد الخطوة الاولى في طريق الاصلاح الاداري وتحقيق الديمقراطية والحكم الراشد فمن خلال هذا القانون يمكن ان تبأ مبادرات فعالة للمشاركة في اتخذا القرارات.
3- نقترح المشرع العراقي الى اعادة تنظيم القواعد الحاكمة للعلاقة بين الادارة والمواطن لتسهيل التواصل بينها والزام المجالس المحلية بإنشاء ومواقع رسمية الكترونية تنشر تقارير دورية عن نشاطاتها المنجزة والخطط الاستراتيجية المتقبّلة للتقرب من مواطنيها وتسهيل الاطلاع على اعمالها مع اعطاء المواطنين حق مناقشتها والاعتراض عليها وفقا للقانون.
4- تقترح الدراسة تطوير مهارات القيادات الادارية في ممارسة الاساليب الحديثة لاتخاذ القرارات ومنها اشراك المواطنين (كأفراد او مجموعات / بشكل مباشر او عن طريق الاستبانات في الانترنت) عن طريق الدورات التدريبية وورش العمل للمساهمة في سرعة التواصل للمعلومات واتخاذ القرارات الناتجة عن عملية المشاركة بشكل يعزز اهمية ودور المواطن في المساهمة بصنع القرار مع الادارة.

## المصادر والمراجع

### اولا: الكتب القانونية:

1. احمد محمد عليق وآخرون، وسائل الاتصال والخدمة الاجتماعية، المكتب الجماعي الاسكندرية،2004.
2. اميمة القاسمي، مفهوم الابداع الاداري وتنميته، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2001،
3. خليل احمد العزاوي، ادارة واتخاذ القرار الاداري، دار كنوز المعرفة، عمان، الاردن، 2016.
4. شهلاء سليمان محمد بريسم العادلي، التوازن في اعمال الادارة القانونية بين الشفافية والسرية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2024
5. طارق عبد الرؤوف عامر، ايهاب عيسى المصري، صناعة واتخاذ القرار، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

6. علي خليفة الكراوي، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004
7. موريس ديفرجيه، سوسيو لوجيا السياسة، نقلاً عن حسين علوان البيج، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،.
8. نعيم الظاهر، ادارة الازمات، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018
9. هالة منصور، الاتصال الفعال وفاهمية اساليبه مهاراته، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2000

**ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية:**

1. ابرادشة فريد، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد التعددية الحزبية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014
2. بخته، حسين الزرق، نطاق مشاركة المواطن في صنع القرار المعول عليه، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020
3. جواد لاميه ومنصر حنان، اليات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميره، بجاية، 2017
4. شيماء يوسف، تاثير المشاركة في اتخاذ القرار على الولاء التنظيمي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي، الجزائر، 2021
5. عبد الله بخيري، المقاربة التشاركية ورهان تحقيق الديمقراطية المحلية، الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ابو البواقي، الجزائر، 2016.
6. هشام حكمت عبد القادر، الديمقراطية وازمة المجتمع في العراق، الاعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2020.
7. وليد المخناوي، الدور التنظيمي للإدارة في المجال الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2009

**ثالثاً: البحوث المنشورة:**

1. الامين شريط، الديمقراطية التشاركية، الامس والافاق، ندوة البركان المجتمع المدني للديمقراطية، مجلة الوسيط، وزارة الثقافة، العدد(6) ، الجزائر.
2. بهاء الاحمد، الشفافية الادارية في تحقيق التنمية الادارية، المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد (118)، المجلد (117)، 2014
3. د.حمدي علي عمر و اشرف محمد سمير ، القرار الاداري الجماعي ، بحث منشور في المجلة القانونية ، جامعة القاهرة ، المجلد 8، العدد 11 (30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020)، ص 3667-3696.
4. م.م. عبد الرحمن البطاط ، تعزيز ثقافة المشاركة في عملية اتخاذ القرار، ندوة علمية اقيمت من قبل مركز التعليم المستمر ، جامعة العين العراقية ، في ٢٨ نيسان
5. فاطمة ال مفتاح، د. سعد عبد الله ابراهيم الخريف، اساليب اتخاذ القرارات اثناء الازمات، دراسة ميدانية على عينة من القيادات الادارية بجامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية للادارة، مجلد 44، العدد (2)، 2024
6. قباني عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مجلة جيل مركز جيل للبحث العلمي، العدد (11)، طرابلس، لبنان،
7. محمد احمد سلامة مشعل، دور المجتمع المدني في تقرير المشاركة العامة في عملية صنع القرار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المتحدة، 2022.
8. منى حمدي حكمت، المجتمع المدني في الفكر العراقي المعاصر، بغداد، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدارسات الاستراتيجية، العدد 5، 2006


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (16) April 2025 العدد (16) أبريل 2025

**المصادر الاجنبية**

1. Bertrand, Thomas, and Julien Marguin. "La notion de participation à l'aune de la protection de l'environnement et de la procédure de débat public." Revue juridique de l'environnement 3 (2017): 457-493.
2. Bertrand, Thomas, and Julien Marguin. "La notion de participation à l'aune de la protection de l'environnement et de la procédure de débat public." Revue juridique de l'environnement 3 (2017): 457-493.
3. Chevallier, Jacques. "De l'administration démocratique à la démocratie administrative." La démocratie administrative-Des administrés aux citoyens 1 (2011): 217-227.
4. Chompunth, Chutarat. "Public participation in environmental management in constitutional and legal frameworks." American Journal of Applied Sciences 10.1 (2013): 73.
5. Curry, Nigel. "Community participation and rural policy: Representativeness in the development of millennium greens." Journal of environmental planning and management 44.4 (2001): 561-576.
6. Curry, Nigel. "Community participation and rural policy: Representativeness in the development of millennium greens." Journal of environmental planning and management 44.4 (2001): 561-576.
7. https://www.legifrance.gouv.fr/.
8. Irvin, Renee A., and John Stansbury. "Citizen participation in decision making: is it worth the effort?." Public administration review 64.1 (2004): 55-65.
9. LOI constitutionnelle n° 2005-205 du 1er mars 2005 relative à la Charte de l'environnement, available on https://www.legifrance.gouv.fr/dossierlegislatif/.
10. Pinel, Florian. La participation du citoyen à la décision administrative. Diss. Université de Rennes, 2018, p22-27.
11. Plessix, Benoît. "Décision administrative et démocratie administrative." Zbornik radova Pravnog fakulteta u Splitu 56.1 (2019): 79-85.
12. Robbins, Mark D., Bill Simonsen, and Barry Feldman. "Citizens and resource allocation: Improving decision making with interactive web-based citizen participation." Public administration review 68.3 (2008): 564-575.
13. Roberts, Nancy. "Public deliberation in an age of direct citizen participation." The American review of public administration 34.4 (2004): 315-353.
14. Seifter, Miriam. "Second-Order Participation in Administrative Law." UCLA L. Rev. 63 (2016): 1300.


DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.16.2025.336